سياسة أخلاقية.. الحرب العادلة[1]

بقلم : الاستاذ الدكتور / أحمد عبدالظاهر

الثلاثاء 29 يونيو 2021

تمثل «عدالة الحروب» أحد أهم الموضوعات فى الفلسفة السياسية والعلاقات السياسية الدولية. فعلى مدى قرون طويلة تطور الفكر الإنسانى والسياسى، بحيث لم تعد الحرب مقبولة إلا فى إطار ضيق ومحدود، استناداً إلى أسس ومبررات أخلاقية معينة.

وتمثل نظرية الحرب العادلة (Just War)مذهباً وسطاً بين مذهب المسالمة الذى ينكر الحرب بشكل مطلق، ومذهب العنف الذى يبرر استخدام القوة واللجوء إلى الحرب بشكل مطلق.

ولا تكون الحرب عادلة إلا إذا التزمت بقواعد «قانون الحرب» كما هى معرّفة فى القانون الدولى العام. إذ يشير مصطلح «قانون الحرب» إلى جانب من جوانب القانون الدولى العام فيما يتعلق بالمبررات المقبولة لخوض حرب وحدود السلوك المقبول فى زمن الحرب. ويعد الفيلسوف الأمريكى «مايكل وولتزر» أحد أهم فلاسفة الأخلاق والسياسة المعاصرين الذين انشغلوا بموضوع الحرب العادلة، ويعتبر مؤلفه المنشور سنة 1977م عن «الحروب العادلة والحروب غير العادلة» هو الكتاب الأهم فى هذا المجال.

ووفقاً لمفهوم «مايكل وولتزر»، فإن «الحرب العادلة» تكون كذلك إذا تم الالتزام بثلاثة عناوين رئيسية، هى: عدالة الدخول فى الحرب، عدالة إدارة الحرب، عدالة ما بعد الحرب. والمقصود بعدالة الدخول فى الحرب أن تستند إلى سبب عادل. والسبب العادل الوحيد للجوء للحرب هو مقاومة العدوان الواقع من دولة أخرى. وقد أشارت المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة إلى ذلك بنصها على أن «ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعى للدول، فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين».

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مفهوم العدوان فى القانون الدولى العام قد تطور كثيراً، بحيث لم يعد مقصوراً على العدوان المسلح، وإنما يشمل صوراً أخرى. كذلك، فقد تطور مفهوم السلم والأمن الدولى، بحيث لم يعد مقصوراً على منع العدوان المسلح، وإنما يعترف مجلس الأمن الدولى بأن ثمة أخطاراً أخرى يمكن أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مبدأ آخر حاكم لعدالة الدخول فى الحروب، وهو أن تكون هى الملاذ الأخير. فينبغى على الدول ألا تتسرع فى شن الحرب، وأن تستنفد كل السبل المعقولة والممكنة، وأن تلجأ إلى المفاوضات الدبلوماسية قبل اللجوء إلى الحرب، حتى تتأكد من أن القوة المسلحة هى الملاذ الأخير.

وهكذا، يبدو سائغاً القول إن الحرب لا تكون مشروعة وعادلة إلا إذا كانت ضرورية. فالقاعدة الأخلاقية والقانونية المعترف بها من الأمم المتمدينة كافة هى أن «الضرورات تبيح المحظورات». وهذه الإباحة ليست مطلقة، وإنما ينبغى أن تكون فى الإطار الضرورى واللازم دونما تجاوز. فالقاعدة الفقهية المقررة هى أن «الضرورة تقدر بقدرها».

وبتطبيق ما سبق على أزمة السدود الإثيوبية، ومع تضاؤل فرص الحل الدبلوماسى لهذه الأزمة، واستمرار تعنت أديس أبابا، فإن لجوء دولتى المصب (مصر والسودان) إلى ممارسة القوة للدفاع عن نفسيهما يبدو عادلاً ومشروعاً، لا سيما أن المياه تشكل بالنسبة لهما قضية وجودية. وقد أحسنت مصر صنعاً بالحرص على استنفاد كل سبل المفاوضات رغم التأكد من عبثية هذه المفاوضات، وذلك حتى تثبت للعالم أجمع بالدليل القاطع تعنت الحكومة الإثيوبية. بقى أن نقول إن هذه ليست دعوة لممارسة القوة، وإنما أردنا فقط القول إن ضرب السد الإثيوبى سيجسد أحد أشكال الحرب العادلة.

---

[1] نشرت هذه المقالة في موقع الوطن الثلاثاء 29 يونيو 2021 ، https://www.elwatannews.com/news/details/5552543